حاجة مصر الى التعاون

لاصلاح الحالة الزراعية

بقلم الدكتور يحيى احمد الدوديرى

إذا ما بحثنا عن تأخر الشرقيين والمسلمين عامة والمصريين خاصة نراها ترجع إلى أسباب كثيرة أهمها فقدان روح الاتحاد والتآزر بين الأفراد فقيام بالمشاريع النافعة لترقية الشعوب والنهوض بها إلى مستوى رفيع .

روح العصر الحاضر هى روح الجماعات ، روح التآزر والاتحاد ، روح التضامن والتعاون ، وما نهض الغرب ولا ساد إلا بهذه الروح القوية التى أشرقت الشرقيين والمسلمين لأنهم لا يزالون فرادى مبعثرين . والذئب لا يأكل من الغنم إلا القاصية

قل أن تجد عملا كبيرا أو صغيرا فى بلاد الغرب إلا ويكون عماده الجماعة

فالتجارة والصناعة مؤسسة على شركات ذات رأس مال كبير لها من القوة والقدرة ما تسيطر به على الأسواق وتجر إلى أصحابها المغانم الكثيرة . وهذا عكس ما نحن عليه معشر الشرقيين والمسلمين فأن التجارة والصناعة وغيرها لا يقوم بها إلا أفراد وأن نجاحها يتوقف على حياة القائم بها . فأذا ما مات أو تخلى عن عمله كان ذلك ضربة قاضية على المشروع القائم ، كما أن المشاريع الاقتصادية الفردية لا يكون لها من الوسائل فى تسريع البضاعة والمنافسة فى اكتساب الأسواق ما للشركات والجماعات الاقتصادية ذات رأس المال الكبير والرءوس المفكرة والأيدى المتضامنة المتعاونة

والأمة التى تفقد روح التضامن والجماعة فى حياتها الاقتصادية كثيرا ما تفقد أيضا التوازن الاقتصادى فى مرافقها الحيوية . وأن أول ما نجده حين البحث فى شؤوننا الاقتصادية المصرية هذا العيب الجوهرى فى توزيع قوى الانتاج ، فأنه يرجع إلى جل ما نشاهده من نقص فى ثروة الأمة ومن عدم نمو مواردها الأصلية . فنرى مثلا أن الزراعة شاغلة لأغلب سكان القطر بينما الصناعة والتجارة لا يشتغل بهما إلا القليل . ولذلك أصبحت البلاد تستورد كثيرا من حاجياتها من الخارج كالمصنوعات القطنية مثلا . فلو أتيح لمصر أن تؤلف شركات أو جماعات لتؤسس مصانع قطنية لاستغنت عما تستورده من البلاد الأجنبية . ولكان هذا عاملا من أكبر العوامل فى طريق استقلالها الاقتصادى

قال الأستاذ أرون سليجمان : « إن اشكال الأمة على نوع واحد من الانتاج يعيق رقيها . وهذا ما يشاهد فى الأمة التى تقف حياتها على الزراعة المحضة أو التى تتخذ طريقة زراعة الحصول الفردى »

ذكر الأستاذ المالى الكبير محمد باشا ظلمت حرب مدير بنك مصر فى إحدى خطبه :

« إن فى القطر المصرى مبدأ جوهريا فى تكوين طبقاته العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحى الانتاج . وقد نشأ عن هذا العيب اختلال التوازن الاقتصادى والمالى ويكفى للتدليل عليه أن نقارن بين العاملين فى الانتاج الصناعى ثم العاملين فى التجارة ، عندئذ نرى العاملين بين مصريين وأجانب ذكورا وأناثا يبلغون فى الأعمال الزراعية ٤٠٠٨٠٩٠٠ شخص فى حين أنهم لا يزيدون عن ٥٢٦٠١٥٧ فى الأعمال الصناعية ، أى أن المشتغلين بالصناعات يبلغون ثمن العاملين فى الزراعة ، فى حين أن المشتغلين بالتجارة لا يزيدون عن ٢٧٦٠١٥٠ أى نصف المشتغلين بالصناعات و ١ على ١٦ من المشتغلين بالزراعة

هذه الأرقام الثلاثة تنطق صراحة باختلال التوازن فى توزيع الجهود الانتاجى . والقاعدة التى دلت عليها التجارب أن الاستقلال يتكون من تنظيم جهود الانتاج وتوجيهها بتناسق إلى جميع جهاته من زراعة وصناعة وتجارة بحيث لا يكون الاهتمام بناحية من هذه النواحى أكثر مما تقتضيه طبيعة الأشياء ، ولا تكون ضرورة التوازن سببا فى تعطيل الاهتمام بناحية الانتاج الأخرى وهى إذا تمثلت وجدت الحاجة إلى التغير فى زراعة أو صناعة فينقص الاستقلال الاقتصادى بمقدار ما يوازى قيمة هذه الحاجة مهما كان لها من بدل فى المنتجات المحلية وتزداد التبعية إلى هذا الغير فيقل مقابلها شيء من رخاء البلاد يرحل إلى بلاد هذا الغير »

لو كان فى مصر من الجماعات الزراعية التعاونية العدد الكافى لكان ذلك من أكبر الوسائل لسد هذا النقص . وذلك بفتح مصانع زراعية وغيرها تعاونية كثيرة لصنع ما تستخرجه الأرض كما هو الحال فى كثير من البلاد الراقية

سوء النظام الزراعى فى مصر

لسنا فى حاجة إلى شرح حالة الفلاحين المصريين الاقتصادية . فهم يعيشون عيشة أهل القرون الأولى . إذ ليس عندهم من النظم الاقتصادية لرقى زراعتهم ما يقيهم جياع كبدهم وتعبهم . على الرغم من أن الفلاح المصرى أكثر أهل الأرض عملا وجدا . ولكنه أظلم

أجرا واستمتاعا بالحياة . ويرجع سوء حالة الفلاح إلى أسباب عدة أهمها سببان :

(١) عدم وجود مصارف زراعية تعاونية تساعده بالمال عند الحاجة

(٢) عدم وجود جماعات زراعية تعاونية تتولى شراء وبيع محصولات الفلاحين بأثمان تناسب وما يبذلونه من مجهود . وما يتألم من تعب

١ — التسليف الزراعي التعاوني من أكبر الوسائل وأنجعها في حماية الفلاحين من سرقة المرابين وجشعهم لرحمتي الذي لا يقف عند حد . فقلة المرابين هي الآفة العاملية الخطيرة التي تمتص ثمار جهود الفلاحين وأعمالهم بدون شفقة ولا رحمة . حينما تضطر الحاجة الفلاح إلى النقود لقضاء حاجته ولا يجد من يقضي رغبته فيضطر إلى الاستدانة من المرابي بفاحش الفائدة التي تبلغ في بعض الأحيان قيمة المبلغ المقترض أي مائة في المائة ، والمرابي في هذه الحالة كثيرا ما يأخذ محصول الفلاح السنوي نظير فائدة أمواله ، وأغلب هؤلاء المرابين من الأجانب وبذلك ينتقل جزء كبير من ثروة البلاد إلى البلاد الأجنبية

والبنوك الأجنبية ليست أقل خطرا على ثروة البلاد من المرابين . فهذه البنوك تعطي المال للفلاح بفائدة وإن كانت في الظاهر ليست بفاحشة كربا المرابي إلا أنها منقلة لكاهل الفلاحين

أغرت هذه البنوك الزراع والناس على الاستدانة بأن سهلت لهم طرقها فتورطوا في الديون . وأثقلت كاهلهم بفاحش الربا وتراكمت الديون على أصحاب الأملاك الزراعية وغير الزراعية وانتقلت ملكية كثير منها إلى الدائنين وجلهم من الأجانب

جاء في تقرير اللورد دفرين سنة ١٨٨٣ ما يأتي :

يتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الديون المسجلة من ست سنين أي من عام ١٨٧٦ (وهو الذي أنشئت فيه تلك المحاكم) إلى الآن (١٨٨٣) قد بلغت من خمسماية ألف جنيه إلى ستة ملايين جنيه تقريبا . وأنت جانبا عظيما من هذا المبلغ يشمل فضلا عن قيمة السلف ، قيمة الفوائد المتجمعة التي معدلها ٣ في المائة شهريا أو ستة وثلاثون في المائة سنويا

أما الفائدة الآن فمعدلها ١٥ في المائة ولكن المستغلين يقترضون في الغالب فوق معدلها ما يزيد بكثير ، والفلاح المصري لا يهتم بالمستقبل وإنما هو كالطفل يميل إلى إرضاء شهواته الحاضرة بأي وجه كان . فمن أجل ذلك تراه ينقاد بحكم الجهل إلى موافقات تفضي به إلى الخراب وانتزاع ما يمتلكه من يده . فإن المحاكم المختلطة تؤيد مصالح الدائنين المرتهنين . فترى

هذا الدائن فى غالب الأحيان يتمكن بواسطة الترخيص له من المحاكم فى البيع ، من الحصول على أملاك بنصف قيمتها

ولمصارف مطلق التصرف فى بيع الضمان إذا حل ميعاد الدفع بغير نظر إلى الظروف والأحوال ، ومما يثبت هذا أن مصريا واحدا فى مصر باع فى خمس سنوات ٥١٨ ، ٨٣ فدانا حصل منها على ٩١١ ، ٥٣١ ، ١ جنيها مصريا أى بسعر يقرب من ٢٨ جنيها للفدان الواحد. وتترك تقدير ما يكون لذلك من الأثر فى السوق حين تتكدس عليها كميات وافرة مرة واحدة

٢ — عدم وجود جمعيات زراعية تعاونية تتولى شراء حاجيات الفلاحين وبيع محصولاتهم

إن عدم وجود جمعيات زراعية تعاونية تحمى الفلاحين من شراء الوسطاء والسماسرة لشراء وبيع حاصلاتهم أو اختيار السوق والوقت المناسب ، عرض الفلاحين لخسارة فادحة وحرمهم ثمرة أتعابهم . لأن الفلاحين وأغلبهم مدينون ولا يمرقون ماتنتجه إليه حالة السوق ، تضطرهم حالتهم المالية والرغبة فى سداد ديونهم من جهة وجهلهم بحالة السوق المالية من من جهة أخرى ، إلى بيع محصولاتهم بأرخص الأثمان . وكثيرا ما يخسر الفلاحون خسارة كبيرة . وهذا ما يحصل لهم فى الشراء أيضا . لأن الذين يتحكمون فى السوق أجانب ولا يبيعون إلا بالثمن الذى يريدونه غير مراعين إلا مصلحتهم الخاصة فى ابتزاز الأموال قال الأستاذ لجران : إذا أردنا أن نقدر ما يفوت الفلاح من الربح فى شراء الجمهور لحاصلاته من الحبوب بواسطة الوسطاء وتجار الجملة ، وجب ألا يقل هذا التقدير عن ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما يخسره بسبب شرائه لنفسه ما يلزمه من تلك الحاصلات . هذا مع الاحتياط الكلى فى التقدير

ومما يزيد الألم أن ما يصيب الفلاح من الخسائر وما يفوته من الربح بسبب هذه الطريقة ، إنما هو نقص فى ثروة البلاد العامة . ولو أن منافع تلك الطريقة كانت تعود على التجار من أبناء البلاد لكانت النتيجة قاصرة على وجود عيب فى نظام توزيع الثروة بين أهل البلاد ولكن الأمر على خلاف ذلك . لأن معظم حاصلات الحبوب والقلال من ساعة حصادها ومن وقت بيعها إلى أن يشتريها الفلاح ثانية أو يشتريها الجمهور للاستهلاك ، لا تمر إلا بأيد أجنبية تعرف أسالب التجارة وطرائقها . فتنتهز من تداول تلك الحاصلات منافع كبيرة . والأجانب الذين يتناولون تلك المنافع لم يأتوا مصر إلا للاثراء وجمع المال ثم يذهبون إلى بلادهم بما يكسبونه ويدخرونه من مصر

لا يتصلح حالنا المالى والاقتصادى إلا بتأليف الجمعيات المختلفة لتتولى بيع الحاصيل

الزراعية من فلاحة وغيرها حتى تحفظ بذلك الأسعار من التدهور . وأساس التعاون — كما قال أدوار دنيل — الاعتماد على النفس لا على النفس . أي أساسه الثقة النفسية التي تدفع الأشخاص إلى خدمة أنفسهم عن طريق معاونة من يعينهم ، وعلى ذلك يكون التعاون عبارة عن التآزر بين أناس ينظرون إلى آرائهم نظرة الأخوة فيدعوهم إلى الاشتراك معهم في العمل واقتسام الأرباح قسمة عادلة

يجب أن يعمل المفكرون والمصلحون على إذاعة ونشر التعاليم التعاونية ومعرفة نظمها بين الناس حتى تتولد الرغبة في إنشاء الجمعيات على اختلاف أنواعها ، كما يجب على المتعلمين أن يمدوا يد المساعدة إلى النهضة التعاونية إذا كانوا يريدون حقا أن ينهض حتى أممهم وأن يكون رقيها مؤسسا على قواعد ثابتة وأسس وطيدة . قال الأستاذ شارل جيد وهو أحد أقطاب نشر الدعوة التعاونية في فرنسا :

إن محبي التعاون نحبة خالصة ، أولئك المتعاونين حقا الذين قد يزدريهم بعض غافليهم . ويعدونهم غريبي الأطوار ، إنما ينظرون إلى التعاون باعتباره غاية في ذاته لا وسيلة للنجاح ولم يعتقدون أن التعاون كائن حي وأن النتائج التي حصل عليها تحوي جراثيم ما يرجى له من مستقبل كما تحوي البذرة ثمرة كامنة فيها .

وإذا أردنا أن نبتعد عن المجاز نقول أنهم يعتقدون أن كل جمعية تعاونية تسير حسب القواعد التي وضعتها لنفسها ، ليست إلا عالما صغيرا يسير وراءه العدالة والإصلاح الاجتماعي ويكفي أن يترك لشاب من تلقاء نفسه بالجو والهواء كافة فلا يلبث أن يصير عاجلا أو آجلا خير ما يرجى من العوالم ؟

الدكتور محمد أحمد الدسوقي